

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مؤتمر نزع السلاح

السيد الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة - الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح  
أصحاب السعادة السيدات والسادة الممثلون الدائمون

شكراً جزيلاً على كلمات الترحيب الطيبة، ويُشرفني أن أكون اليوم في هذا المحفل الدولي، الذي يؤكد الأهمية التي توليها جمهورية العراق لمؤتمر نزع السلاح والتزامها بالمثل العليا لتعددية الأطراف، كونها تُعزز مصداقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

تُدرِك حكومة العراق أن سباق التسلّح لا يؤدي إلى إحلال السلام والأمن بقدر ما هو سبب رئيس للتوتر وعدم الإستقرار، وإن تمسك حكومة العراق باتفاقيات ومُعاهدات نزع السلاح وعدم الإنتشار يأتي إيماناً منها بأن الإنضمام العالمي إلى الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل والإمتثال العالمي لها دون تمييز، والقضاء على هذه الأسلحة، تُعد من الركائز الأساسية التي تُعزز السلام والإستقرار العالمي وتوفّر للمجتمع الدولي ضمانة حقيقية في الحد من إستخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد بإستخدامها.

**السيد الرئيس،**

تزداد أهمية مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة وذلك في ظل تزايد الأزمات الإقليمية والتوترات السياسية التي تشهدها البيئة الدولية والتهديدات الإرهابية وتفاقم مخاطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي جميعها عوامل تُعرِّض الإستقرار الدولي والإقليمي للخطر، اذ ان إستمرار حالة الجمود التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح أدت إلى تناول العديد من قضايا نزع السلاح خارج إطار المؤتمر. ومن هنا يتحتم علينا التحلي بالإرادة السياسية اللازمة ومُضاعفة الجهود للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن كفيل بإحراز تقدّم في القضايا المعروضة على جدول أعمال المؤتمر، من أجل المُضي قدماً لتحقيق الأهداف التي نتطّلع إليها في مجال نزع السلاح وعدم الإنتشار.

**السيد الرئيس،**

يُشاطر العراق العديد من الدول في موقفها بوجوب إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر، وفقاً للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الإستثنائية الأولى المكرّسة لنزع السلاح لعام 1978، إضافةً الى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في الرأي الإستشاري الصادر عام 1996.

**السيد الرئيس،**

وأود أن أبيّن وجهة نظرنا فيما يتعلق بالقضايا الأساسية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وبشكل خاص ما له علاقة بالقضايا الأربع ذات الصلة ببرنامج العمل:

1. نزع السلاح النووي: إن التقدم التكنولوجي في هذا المجال سيفاقم من خطورة إستمرار هذا التسلّح، وعليه فإن، العراق يدعم أي جهد يُبذل أو أية مفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل التوصل إلى خفض جدّي لتلك الأسلحة وصولاً إلى عالمٍ خالٍ منها، كما أنّ إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية سيساهم في تعزيز الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي.

2. فيما يتعلق الأمر بضمانات الأمن السلبية، ينبغي الإتفاق على إيجاد صك قانوني دولي ملزم تقوم بموجبه الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم إستخدام أو التهديد بإستخدام الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة، ورغم أنّ ضمانات الأمن السلبية تُعد مطلباً عادلاً ومشروعاً للدول غير النووية التي تخلّت طوعاً عن أيّ خيارات نووية عسكرية بانضمامها لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، إلّا إنها لا يُمكن أن تُعتبر بديلاً عن الهدف المُتمثّل بالنزع التام للأسلحة النووية.

3. إن مواصلة إنتاج المواد الإنشطارية يُشكّل خطراً على تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الإنتشار، وعليه فإن العراق يدعم فكرة تحقيق ولاية تفاوضية لوضع معاهدة غير تمييزية مُتعددة الأطراف وقابلة للتحقق دولياً وبفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي ترمي لصنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية.

4. يشاطر العراق الدول الأعضاء على إن الفضاء إرث مشترك للبشريّة وينبغي إستكشافه للأغراض السلمية فقط، وإن عسكريته سوف تقودُ إلى سباق تسلّح مكلف ومدمّر ويجب منع وقوع هذا السباق، وعلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في مسألة إعتقاد صك دولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي، مؤكدين دعمنا لأيّة مبادراتٍ دولية تَهْدَفُ إلى تعزيز الإِستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

### السيد الرئيس،

يؤكد العراق من جديد دعمه لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية وندعو من خلالكم المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر عام 1995 لإستعراض معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وتمديدتها، وطبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر مُراجعة المعاهدة لعام 2010، بوصفه عنصراً أساسياً في هذا الشأن، كما يُعرب العراق عن خيبة الأمل إزاء فشل مؤتمر المُراجعة الأخير لمعاهدة منع الإِنتشار لعام 2015، من عدم إعتقاد الوثيقة الختامية.

إن مُقرّر الشرق الأوسط لإنشاء المنطقة الخالية الذي إعتمد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعون يستند بصورة أساسية إلى المبادئ الشاملة في إنشاء المناطق الخالية وتوافق الآراء، دون تمييز لأيّة طرفٍ في المنطقة، ويعكس الإتفاقات ذات الصلة التي إعتمدت بتوافق الآراء ودعمتها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الإِنتشار وعلى الدول الراعية لقرار الشرق الأوسط وبصفتها الدول الودّيعه

للمُعاهدة تنفيذ التعهّدات والإلتزامات التي قطعتها على نفسها في إنشاء المنطقة الخالية وتنفيذ قرار الشرق الأوسط، وإن المُضي قُدماً لعقد المؤتمر في العام 2019، يُشكّل خطوة مُهمّة تهدُفُ إلى تجنّب الأثر السلبي لهذه القضية على مؤتمر المُراجعة لمُعاهدة عدم الإنتشار في العام 2020.

وفي الختام أغتتم هذه المناسبة للأعراب عن فائق تقديرنا لجهود رؤساء المؤتمر لهذا العام في مساعيهم الرامية الى عودة مؤتمر نزع السلاح إلى ممارسة دوره الحقيقي في معالجة مسائل نزع السلاح وعدم الإنتشار، ويُمكن أن تُعولوا على تأييد ومُساندة العراق لكم في مشاريعكم، متمنياً لكم ولبقية الرؤوساء التوفيق والنجاح في مهامكم.

وشكراً لكم ...